www.obeikandl.com

الفصل السادس عشر

دعونا نتكلم

احتواء آراء الطلبة في الصالح العام للتعليم العالي

ستيفن جون كواي (Stephen John Quaye)

أناقش في هذا الفصل قيمة الاستفادة من آراء الطلبة كونها وسيله لإشغالهم في الصالح العام للتعليم العالي. أفتتح المناقشة بتجربة شخصية مكنتني من إدراك ضرورة الإصغاء إلى منظورات الطلبة وتجاربهم، من أجل استكمال الصالح العام للتعليم العالي. ثمّ أعرف الصالح العام وأبين مسؤوليتي تجاهه. وبعد ذلك ألخص كيفية تطوير الطلبة رأياً في الصالح العام. وأكرر في هذا الفصل أيضاً ثلاثة موضوعات فرعية صغيرة ضمن عملية جسّر موضوع الرأي:

1. يتطلب الصالح العام أعضاء هيئة تدريسية أكثر تنوعاً وشمولية.
2. يستلزم الصالح العام انتباهاً واهتماماً ذكياً بآراء الطلبة.
3. يدور الصالح العام حول المفكرين من الأشخاص الذين يربطون ممارستهم بحاجات الناس في المجتمع.

تجربة الصالح العام الشخصية

حضرت مؤخراً نقاش عمل حول الصالح العام للتعليم العالي، قدمه أدريانا كيزار وغيلبرت هينتشكه (Guilber Hentschke) عضو الهيئة التدريسية في جامعة كاليفورنيا الجنوبية (USC)؛ حيث بدأت دراستي كطالب دكتوراه. دخلت الغرفة بعد بضع دقائق من بدء العرض، جلست في مقعد خلفي، وتفحصت الغرفة بسرعة باحثاً عن أشخاص ملونين آخرين. لقد انخرطت في هذا الروتين منذ زمن بعيد، بقدر ما أستطيع تذكر ذلك الزمن. وبرغم أن جامعة كاليفورنيا الجنوبية (USC) هي أكثر ثاني جامعة في أمريكا كلها من بين الجامعات والمعاهد الخاصة ذات المرتبة العليا تسجيلاً لطلبة من مختلف الأعراق والقوميات [بيرغن (Burgin)، 2004]، فإن ميولي للبحث في الغرفة ظلت قوية، دون أن أعي ذلك في غالب الأحيان. لقد عملت في مؤسسات تعليمية للبيض معظم تجربتي التعليمية. ويعد التنوع العرقي المزدهر في جامعة USC بعيداً جداً عن تجاربي المتجانسة في مرحلة k-12، والمرحلة الأولى من الجامعة، ومرحلة الدراسات العليا. ولكوني الطالب الأمريكي الإفريقي الوحيد، أو الشخص الملون في الأكثرية الساحقة من صفوفي حتى الآن، فإني كنت أفكر في تصور الإسهام في مجتمع المساواة المزعومة في أمريكا. ومع ذلك لم أبدأ بالتفكير في هذا الأمر بدلالة مصطلحي (العام) و(الصالح) إلا بعد حضوري هذا العرض.

لست متأكداً ممن يحمل لقب (عضو هيئة تدريسية) أو (إداري) أو (عضو هيئة العاملين) في مثل هذا البحث الخاص، ومع ذلك، أتذكر عضو هيئة تدريسية ملوناً واحداً. فأذهلني ذلك. وبدأت أتساءل: «إذا كانت جامعة USC أكثر تنوعاً من جامعة أوهايو -حيث حصلت على الماجستير- أو جامعة جيمس ماديسون - حيث حصلت على الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس) - ألا ينبغي، إذاً، أن تكون نسبة مئوية من أعضاء الهيئة التدريسية الملونين في هذه المؤسسة التعليمية؟». إن عدد أعضاء الهيئات التدريسية الملونين في مؤسسات التعليم

العالي في الولايات المتحدة قليل جداً، وبصورة مذهلة. والواقع أن كتاباً نشر حديثاً بعنوان: (الطريق إلى الأمام: تحسين التنوع في التعليم العالي) لويليام تايرني، ودين كامبل، وجورج سانشيز (Sanchez)، 2004 يناقش ضرورة زيادة عدد طلاب الدراسات العليا الملونين الذين سيحتلون مواقع أعضاء في الهيئة التدريسية. وأشار المؤلفون بوجه خاص إلى أن «التعليم العالي يجب ألا يختلف عن بقية المجتمع الأمريكي: على الذين يسهمون في التعليم في مرحلة ما بعد الثانوي أن يعكسوا التغييرات الديمغرافية الجارية في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن استمرار التمثيل المتدني لأعضاء الهيئات التدريسية الملونين في التعليم العالي يعد واحدة من المشكلات الأكثر إزعاجاً». (ص1).

لا يستطيع التعليم العالي أن يفي بما تعهد به للصالح العام ما لم يضخم التزامه بزيادة عدد طلبة الجامعة، وأعضاء الهيئة التدريسية المثبتين من الملونين. إذ تتطلب الديمقراطية الأمريكية متعددة الأعراق والقوميات أن تقوم مجموعة أكثر تنوعاً من العلماء بتعليم الطلبة ودعمهم في تطوير آرائهم المتعلقة بخلفياتهم الثقافية.

برغم أن افتقار الغرفة إلى أعضاء هيئة تدريسية ملونين قد أزعجني، إلا أنني ازددت إحباطاً عندما فتح كيزار وهنتشكه المجال للأسئلة والمناقشة في ختام عرضهما. إذ لاحظت على الفور الافتقار إلى الصوت الطلابي، ومشاركة الطلبة في هذا القطاع. أصغيت إلى التعليقات الممتعة من أعضاء الهيئة التدريسية، والموظفين والإداريين في القاعة على قضايا جوهرية مثل: «إلى أي مدى يعد التعليم العالي مصلحة عامة؟»، وسخرية الرضا الاجتماعي الذي يولده التعرض إلى التعليم، والافتقار إلى فرص التعليم في آن واحد، والفلسفة الليبرالية الحديثة التي ترى التعليم العالي من زاوية طبيعته الربحية والتنافسية، وعلاقته بالسوق والاقتصاد [كيزار، 2004، سترومكويست (Strompquist)، 2002]، وطرق قياس المنافع المجتمعية للتعليم العالي. ومع ذلك شعرت بالخمود والهزيمة بسبب عجزي

www.obeikandl.com

عن الانخراط في هذا النقاش النقدي الحاسم في حينه. لماذا لم أسهم بتقديم منظوري بشأن هذا الموضوع؟ لماذا سمحت لأولئك الذين هم أقوى مني أن يسيطروا على سلوكي؟ لماذا أبعدت، بوصفي طالب دكتوراه، أربع سنوات عن تأمين موقعي كعضو هيئة تدريسية، ثم أعود إلى أيام المرحلة الجامعية الأولى؛ حيث كان أساتذتي يكافئون عادة سلبية الطلبة وامتثالهم وخضوعهم؟ لماذا أشعر بالخوف والجبن في هذه البيئة، اشعر برعب حال دون تمكني من ترتيب ما برأسي من أفكار؟ لماذا لم أشعر بالارتياح لممارستي حقي في الكلام الحر؟.

وبعد ساعة ونصف من مغادرتي النقاش تحولت مشاعر العجز والخوف عندي إلى غضب، عندما أخذت أفكر في الفرصة التي أضعتها لعرض آرائي. وعلى الرغم من أنني مازلت أملك إجابات ملموسة على التساؤلات المذكورة أعلاه، إلا أنني شكلت ملاحظات ثمينة عن الافتقار إلى صوت الطلبة وآرائهم في مثل تلك المناقشات لموضوع الصالح العام للتعليم العالي. لذلك عندما سألني أحد المحررين عما إذا كنت أرغب في كتابة فصل لهذا النص، اغتنمت الفرصة. لم أشأ أن أبقي صوتي غير مسموع للمرة الثانية، خصوصاً في بحث الصالح العام، حيث يحق للأصوات كلها أن يكون لها مكان وأهلية واعتراف بها، خصوصاً تلك الأصوات التي تظل غالباً غير مسموعة.

بوصفي طالباً، أناقش فيما يلي أهمية انخراط الطلبة في هذا الحوار. وبوصفي رجلاً أمريكياً إفريقيا حساساً، عاطفياً غير مثليّ، أستخدم روايتي لأصور كيف أسهمت خبرتي التعليمية – وخصوصاً خبرتي في مرحلة الدراسات العليا في جامعة ميامي – في إضفاء معنى على الصالح العام للتعليم العالي، وعواطفي نحوه. كما أقدم أمثلة على كيفية احتواء الطلبة في هذه الأحاديث عن طريق زج مساعدي المعلمين والمربين في عملية إنجاز الصالح العام، والعناية به. إن كتابة هذا الفصل مكنتني من التفكير في نفسي، وفي دوري في تنفيذ التزام

التعليم العالي بالصالح العام، كما مكنني من التوصل إلى فهم عميق لنفسي ودوري هذا، وكلي أمل في أن يستخدم القراء هذا الفصل وسيلة للتفكير في حياتهم بوصفهم طلبة، ومربين، وآباء وأمهات، وأعضاء في المجتمع. وقبل أن أتابع، من المهم أن أوضح مفهومي للصالح العام.

تعريف الصالح العام

أثناء سنتين قضيتهما طالباً في الدراسات العليا، أتابع الماجستير ضمن هيئة الطلبة من جامعة ميامي، أصبحت مهتماً بالتأكيد من أن عملي المستقبلي سوف ينفع المجتمع. ومع ذلك لم أستخدم مصطلح (الصالح العام) إلا بعد لقائي بمرشدتي في جامعة USC أدريانا كيزر. في غضون سنتين قصيرتين في جامعة ميامي، نموت وتغيرت كثيراً لدى استكشافي هويتي القومية الأمريكية الإفريقية، وبدأت أفكر بصورة نقدية، وأتامل في الأفكار الواردة في الكتب، وأفكار الشخصيات المرجعية، والإعلام، بدلاً من قبولي لأي معرفة على أنها حقيقة. ولدى قيامي بذلك، بدأت أدرك وأحدد (اللامساواة) الواسعة، والمظالم الكبيرة الواقعة على أفراد بسبب لون بشرتهم فقط.

لم أكن أشعر بالارتياح في بيئة جامعة ميامي التي يسودها البيض. إذ كانت تمر أيام عديدة أسير فيها عبر الجامعة ولا أرى طالباً ملوناً آخر. كنت أشعر بالعزلة والوحدة والحرج، وبتعبير أبسط، شعرت أني خارج المكان (نشاز)، إذ لا أنتمي إلى فضاء الجامعة هذا الذي يبدو فضاء عاماً. ولدى تفكيري في ماضيّ وفي تجربتي الحالية، استطعت لأول مرة في حياتي أن أسمي الألم الذي شعرت به، وأن أعزوه إلى حوادث ملموسة. كانت عملية التسمية تلك جزءاً حاسماً من نموي الشخصي والفكري. وهكذا قررت أن أتابع تعليمي، وأن أصبح عضو هيئة تدريسية كي أستطيع دعم الطلبة الآخرين في تحديد ألمهم وتوصيفه، خصوصاً أولئك الملونين الذين غالباً ما تهمش آراؤهم وشخصياتهم في بيئات غالبيتها

www.obeikandl.com

صياغة الصالح العام. فإن كان باستطاعتي مساعدة الطلبة على اكتشاف أصواتهم بأسلوب لا أبوي، عندئذ نستطيع معاً - وبالتعاون - أن نقاوم أشكال الاضطهاد التي تسود الكليات والجامعات والمجتمع الأمريكي اليوم. يا لها من طريقة متواضعة قوية مهمة للإسهام في الصالح العام للتعليم العالي.

اسمحوا لي أن أفصل بمزيد من التحديد فهمي لمصطلح الصالح العام. في الفصل الثاني من هذا الكتاب بينت أدريانا كيزار الدور الصامد عبر الزمن لعضو الهيئة التدريسية بوصفه ناقداً اجتماعياً. وعلى رغم من أن كورنيل ويست (Cornel West) لم يعرّف صراحة (الصالح العام) في كتابه (مستقبل العرق) (غيتس، وويست، 1996) فإني أجد استخدامه لمصطلح (المفكر العام) مماثلاً لمصطلح (الناقد الاجتماعي)، وذا صلة عالية بجعل مصطلح (الصالح العام) ذا معنى: «إن الدور الجوهري للمفكر العام - تمييزاً له عن عمل الأكاديميين، والخبراء، والمحللين، والحكماء، الذي لا بد منه، واعتماداً عليه في الوقت نفسه - هو إيجاد خطاب عام راقٍ موجه إلى المشكلات العامة الملحّة التي تنوّر المواطنين، وتمدهم بالطاقة والنشاط، وتشجعهم على الاضطلاع بالعمل العام والحفاظ على هذا الخطاب». (ص،71).

لدى توافق بيل هوكس (1995) مع فكرة ويست بشأن المفكر العام، لاحظ دور المفكرين الأمريكيين الأفارقة على النحو الآتي: «إن المفكرين السود الذين يختارون العمل الذي يخاطب حاجات نضال السود التحرري وهمومهم، وجماهير السود الساعين لتحرير عقولهم ومخيلاتهم من الاستعمار، لن يجدوا ضرورة لوجود فصل بينهم وبين غيرهم من السود من مختلف الخلفيات الطبقية». (ص234).

لقد عززت كلمات ويست وهوكس البليغة فهمي للصالح العام. فالصالح العام هو صالح عام بمعنى أن تحقيقه لشخص آخر لا يعني حرمان الآخرين منه، وبعبارة أخرى، لا تختفي حقوق المساواة والحرية وحرية الكلام والعدالة، ولا تتقلص إذا ما منحت لقلة من الناس أو المجتمع كله. لذلك، تشكل هذه الحقوق الصالح العام لأنها

تشمل المواطنين كافة وتنفع حياتهم. وكما قال ويست، يتشارك المفكرون العامون مع المواطنين في مخاطبة تحديات الصالح العام. يقترن تعريفي للصالح العام مع مقولات دينيس غرين (Denise Green)، ووليام ترينت (William Trent) بأن احتواء مزيد من الأصوات (الآراء) المتنوعة عرقياً وقومياً، يعد بشيراً لتحقيق الصالح العام (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب).

غالباً ما يتنافر مجتمعنا الرأسمالي الحالي، ومثلنا الديمقراطية، لأن مفهوم الرأسمالية بحد ذاته يعني أن أفراداً سيكونون (خاسرين)، وآخرين (رابحين). إن التنافس والفردية يسيّران الرأسمالية، ولا يسيّران الصالح العام. والرأسمالية تسعى إلى الربح على حساب الآخرين. وتظهر ثقافة المجتمع الأمريكي البيضاء، التفوقية، الرأسمالية، الأبوية نفسها في التوتر مع الصالح العام. إن البنية الهرمية للمجتمع، هي بدقة سبب نضال الكثيرين من الأفراد في الأكاديمية للارتباط مع من هم خارج البيئة الأكاديمية، والعكس بالعكس، كما يقول هوكس (1995) بتبصر عميق. لا يقدَّم الصالح العام بالتساوي للجميع، مع وجود بنى السلطة التي تسود (ديمقراطيتنا). ومع ذلك لا يعني هذا أننا لا نجاهد من أجل تحقيق هذا الهدف. ووفقاً لذلك، علينا تطوير مسؤولية نقل تركيز التعليم العالي، وإرجاعه إلى الصالح العام.

المسؤولية تجاه الصالح العام

إنني مواطن أتمتع بامتيازات المواطنة. إن مجرد واقعة كوني أتابع درجة الدكتوراه، وحصولي على فرصة كتابة هذا الفصل؛ تجعلني أخال أني عضو في المجتمع متمتع بامتيازات المواطنة. ربما يقول بعضهم إن الامتياز مصحوب بالتزام العطاء إلى الآخرين، على أي حال، أنا أرى أن هذا رأي في المسؤولية غير مكتمل. فأنا لا أوافق أن حقي وامتيازي وحده مصحوب بمستوى معين من المسؤولية تجاه الآخرين. بل أقول إن رغبتي مجتمعة مع مسؤوليتي تجاه المجتمع هي التي تمكنني من رفد الصالح العام للتعليم العالي. إذ إن المسؤولية دون رغبة، تولد التكاسل والتهكم.

www.openkandil.com

وبالمثل، لا يعد مجرد توقع استجابة التعليم العالي لحاجات المجتمع صورة كاملة لواجباته. طرح طوني تشيمبرز في الفصل الأول مفهوم الميثاق بين التعليم العالي والمجتمع. يتنبأ هذا الفصل أنه لقاء التمويل العام لكثير من متابعات التعليم العالي وإنتاجه المعرفي، سوف يرفد التعليم العالي -إيجابياً- جاليات المجتمع المتنوعة، ويُعدّ هيئة طلابية ملتزمة بالانخراط، مزوّدة بالعلم، يمكنها الإسهام بصورة كاملة في المثل العليا للديمقراطية الأمريكية.

إن رغبة التعليم العالي الممتزجة بمسؤولية تجاه المجتمع، هي التي تمكنه من الوفاء بميثاقه. هذه وجه نظر أكمل في الديمقراطية. مع استمرار تحرك التعليم العالي نحو البرنامج الرأسمالي وذاتي التركيز، تظل مسؤوليته تجاه مجتمع أوسع قائمة، أما رغبته فتكون غائبة. إن ما أراه قضية جوهرية تواجه الكليات والجامعات في القرن الواحد والعشرين هو هذا العزوف عن الاستجابة لحاجات مجتمع التعليم العالي.

يكون التعليم العالي مصلحة عامة عندما يربط رسالته بمُثُل الديمقراطية (مثلاً، بالحرية، والمساواة بين الناس بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم، أو ميولهم الجنسية، والمساواة في فرص العمل والتعليم، وإسهام الناس كافة في الديمقراطية). ويُهيّأ الطلبة الذين استكشفوا قيمهم ومعتقداتهم داخل غرفة الصف وخارجها، ليكونوا وسيلة لتطوير آرائهم كي يأخذوا دورهم في هذه الديمقراطية. وكما قال هنري جيروكس (Henry Giroux)، 2002: «يجب حماية التعليم العالي بوصفه مصلحة عامة من المحاولات المستمرة لتنظيمه وإدارته كشركة، لأنه... أحد الأمكنة القليلة التي يستطيع الطلبة تعلم المقدرة على مساءلة السلطة، وإنعاش مثل المواطنة الملتزمة بالانخراط، وتأكيد أهمية الصالح العام، وتوسيع قدراتهم بحيث تحدث فرقاً في نمط الحياة». (ص 450).

فإذا ما أراد الطلبة رؤية أنفسهم في عملية الصالح العام هذه، ينبغي -بالتأكيد- أن يزودهم المعلمون بفرص عديدة لتنمية هذه المقدرة على تحدي

السلطة، واستكشاف معتقداتهم. وجوهرياً، يعد هذا وصفاً لمقدرتهم على تنمية آرائهم، وتطويرها، تلك التي سأعود إليها فيما بعد.

تنمية الرأي والمقاومة لخدمة الصالح العام

أشعر أحياناً بأني مختلف، وكأني غير منتمٍ إلى في البيئات التعليمية كلها التي كنت جزءاً منها. ونادراً ما كنت أتكلم - إلا إذا سألني الأستاذ مباشرة - لأن تربيتي وطدتني على الاعتقاد بأن رأيي لا أهمية له. ولم أستغرق زمناً طويلاً لأعلم أن المنظورات والآراء الحصيفة التي كان يقدمها أساتذتي، والشخصيات المرجعية الوحيدة كانت في غاية الأهمية. لم يعرّضني أحد أبداً لتصور الصالح العام، وعلاقة التعليم العالي به. بدأت في جامعة ميامي أحلل نقدياً لأول مرة [ماركيوز (Marcuse)، 1964] وأنخرط في تصور هوكس (1994) لارتكاب الخطيئة، وفي تعليم طرح المشكلات «الذي يبني نفسه على الإبداعية، ويحفز على التفكير الحقيقي والعمل في الواقعية لباولو فريري (Paulo Freire)، 1970، ومن ثم يستجيب إلى مهنة الأشخاص بوصفهم كائنات صادقة فقط عندما تنخرط في التقصي والتحول الإبداعي». (ص 84). إنني أصف هذه التجربة غالباً بأنها صحوتي الفكرية التي أيقظتني من سباتي العميق، وشرعت بتطوير رأيي وتنميته.

لقد تراجعت، على أي حال، في نقاش العمل إلى طرقي القديمة، وخضعت لتوقعات أخرستني. وبدأت عن طريق اكتشاف رأيي (صوتي) وتطويره، أضرب مثلاً مقاومتي لهذا التدعيم الليبرالي الجديد الذي يتوقع من الطلبة أن يكونوا مجرد مستهلكين، وألا يفكروا نقدياً في المنتج - أي التعليم - الذي يشترونه [جيروكس، 2002، ماركيوز، 1964، سترمكويست، 2002]. عندما أتكلم وأكتب ضد المظالم التي يفرضها على المجتمع انصراف التعليم العالي إلى تلبية الرأسمالية والسوق (مثلاً، إلى تضخيم الفجوة بين أصحاب الامتيازات والفقراء، وتحويل التعليم إلى سلعة، وإخراس الخطابات التي تعارض الفلسفة الليبرالية الجديدة،

www.obeikandl.com

وهذا غيض من فيض). (جيروكس، 2002)، فإني أكشف عن رأيي بناءً على ذلك الكلام، وتلك الكتابة.

لقد ساعدتني جهود المقاومة في فهم دوري في الصالح العام [غاستيلز (Gas-tells)، 2004، هيبديج (Hebdige)، 1979، رودس (Rhoads)، 1994]. وعندما أنعمت النظر في تجاربي التعليمية السابقة قبل قيامي، بدأت أدرك مفهوم الهيمنة. فالهيمنة تصف حالة خلقتها الثقافة المهيمنة، وحافظت عليها (ومثال ذلك في هذه الحالة: الافتراض الليبرالي الجديد بأن غاية التعليم العالي هي إعداد الطلبة لسوق العمل بهدف تحقيق ربح، واكتساب ميزة تنافسية على الآخرين)، حيث تفرض هذه الثقافة نفوذها بطرق تبدو طبيعية وعادية. والسمة الأساسية للهيمنة هي أن أعضاء تلك المجموعات الفرعية الذين لا يوافقون بالضرورة مع وجهة نظر هذا النظام السائد والحاكم، (يؤمنون) به لأنهم يعتقدون أن قوة الثقافة المهيمنة شرعية وطبيعية (هيبديج، 1979).

أصبحت الليبرالية الجديدة شائعة، ومن ثم طبيعية وعادية، لدرجة أن الذين يتحدونها يبدون (متعصبين) أو (متطرفين). تحتفظ الهيمنة بقوتها، لأنها تتطلب موافقة الطبقة الخاضعة. وأخيراً، عندما تسأل هذه الهيمنة: «أي طريقة من طرق الحياة هناك، سوى البحث عن أقصى ثروة لأغراض الفرد؟»، فإن الليبرالية الجديدة – كما قال جيروكس (2002) – تلف نفسها بما يبدو مناشدة إلى العقل العام لا تُهاجَمْ» (ص428). وحللت نيللي ستروميكويست (Nelly Stromquist)، 2002 الهيمنة في بيئة العلمنة عندما كتبت تقول: «غالباً ما يُساء فهم معارضة المنظمات اللاحكومية (NGOs) للعولمة، وخصوصاً من قبل وسائل الإعلام، التي تنزع –على سبيل المثال– إلى وصف عمل المجموعات الصغيرة المحتجة على السياسات الاقتصادية غير المرغوب فيها بأنها كيد فوضويين عازمين على الفوضى غير المنتجة». (ص12). وهكذا عندما قال الرئيس بوش إن أولئك الذين يعارضون الحرب ضد الإرهاب إنما يؤيدون الإرهابيين، وهم غير وطنيين، فإنه

يثبت هذه الهيمنة، ويوطد أركانها. وعندما لا أتحدى، مثل هذا الادعاء، فإني أحافظ على الهيمنة وأصونها. وبعبارة أدق: إن هؤلاء (المجانين) أو (الفوضويين) هم الذين يضمنون الانتباه االحاد لأن هؤلاء الأفراد (وهم في غالب الأحيان من الطلبة)، هم الذين يسعون لتدمير يد الهيمنة الخبيثة، وتحويل التعليم العالي، وتوجيه المجتمع إلى الصالح العام.

يستثنى الأمريكيون الأفارقة -غالباً- من جني ما يسمى مكاسب التحالف بين التعليم العالي والرأسمالية. فعندما لاحظت أولئك الأمريكيين الأفارقة أثناء تجربتي التعليمية، الذين كانوا أفراداً منبوذين جانباً كأفراد بسبب لون بشرتهم، وبسبب افتقارهم للامتيازات الاقتصادية التي كنت محظوظاً جداً لأني أمتلكها، تساءلت أي دور يمكن أن يلعبه هؤلاء في الصالح العام. ألا يهمهم أن يسمع صوتهم كذلك؟.

في جامعة ميامي، توقع أساتذتي -لأول مرّة في حياتي التعليمية- أنني أفكر تفكيراً نقدياً، وأتحدى الشخصيات السلطوية، وأعبر عن آرائي في البيئة الصفية. ولأول مرّة -عندما كنت في الصف الأولي لنظرية التنمية الطلابية- يطلب مني أستاذي أن أروي حكايتي. عندئذ تيقنت أن أساتذتي وأقراني قد قدروا تجاربي وخبراتي الشخصية -ليس فقط في ذلك الصف، بل في الصفوف الأخرى كلها- أثناء تجربتي في الماجستير التي زوّدتني بفرص واسعة لأن تُسمع حكايتي. والواقع أن أساتذتي في ميامي ربطوا التعليم العالي بالصالح العام. الصالح العام في ديمقراطيتنا الأوروبية: هو أن يكون للناس كافة حق التكلم. وينبغي أن يشجع التعليم العالي هذا الصالح المجتمعي، بفضل إفساح المجال لآراء الطلبة في الصف. وإذا لم يفعل ذلك فإنه يضطهدهم، وينزع عنهم صفة الإنسانية (فريري، 1970)، ويجردهم من أحد حقوقهم الأساسية بوصفهم بشراً في الديمقراطية.

لست محايداً، ولا أتظاهر بأني كذلك. وبالمثل ليس التعليم محاولة حيادية، بل متحيزة وسياسية. وكذلك الأمر، عندما لا نشجع الطلبة على الكلام في غرفة

www.obeikandi.com

الصف، فإننا نتخذ قراراً سياسياً، تماماً كما نتخذ قراراً سياسياً عندما نمنح الطلبة فرصة المشاركة في حكاياتهم. فكيف نتوقع من الطلبة أن يحققوا أهدافهم المتمثلة في تلبية حاجات الناس في المجتمع، إذا لم يطلب منهم أساتذتهم أن يرووا حكاياتهم بوصفها وسيلة من وسائل تطوير تفكيرهم وتنميته؟ وكيف يستطيع الطلبة الاستجابة لحاجات الآخرين، والتعاطف معها، إذا لم ينمحوا فرصاً لسماع آراء أقرانهم في غرفة الصف؟ وليكون الطلبة مشاركين مشاركة كاملة في الديمقراطية، لا بد وأن يقحموا آراءهم في المناقشات الصفية (تطوير الرأي وتنميته)، وأن يبنوا المهارات اللازمة لتحدي المعتقدات الأساسية الليبرالية الجديدة (تطوير المقاومة وتنميتها)، وأن يستجيبوا للصالح العام. هذه العملية جوهرية لتمكين الطلبة من تنمية آرائهم، ومقاومة أسلوب الإذعان السلبي للتعليم، وهذا ما يتوقع منهم عموماً.

دور الطلبة في الصالح العام

أصغيتُ إلى كثيرين من السياسيين، وأعلام القصص الشعبية في ادعاء الإعلام، بأن الطلبة سلبيين، وغير مكترثين بالإسهام في تحسين الديمقراطية الأمريكية. فتذكرت أحاديثي الكثيرة مع والدي، التي كان يفتتحها بالعبارة الشائعة جداً، التي لا بد أن سمع بها كل من يقرأ، وهي: «شباب هذه الأيام لا...»، ومع ذلك يرسم جيروكس (2002) صورة مختلفة للطلبة في تحليله للتعليم العالي والعامة في مقالته (الليبرالية الجديدة، والثقافة الموحدة، ووعد التعليم العالي: الجامعة بوصفها ميزان الديمقراطية العام)». يتتبع جيروكس في مقالته هذه أشكال انخراط الطلبة في الديمقراطية؛ كالاحتجاج، والرد على القوى التنافسية الفردية المدفوعة بالمال والموجهة بالسوق التي تصوغ التعليم العالي الآن: ويقول بالتحديد: «يدرك الطلبة أن النموذج الموحد من القيادة التي تصوغ التعليم العالي تغذي مفهوماً ضيقاً للمسؤولية، والوكالة والقيم العامة، لأنها تفتقر إلى مفردات إرشادية في مسائل العدل والمساواة والإنصاف والعدالة والحرية». (ص454)

www.obeikandl.com

وعندما شهدت عدداً من الشباب يحتجون على الميثاق الوطني الجمهوري للعام 2004، أو عندما انخرطت في مناقشات خارج الصف مع أقراني حول طرق إشراك أنفسنا، وتربيتها بشأن القضايا الحاسمة في الانتخابات الرئاسية للعام 2004، عرفت أن الطلبة ليسوا غير مكترثين بالمجال السياسي والعام الذي يصوغ التعليم العالي. والواقع أن الطلبة الذين تحدثت معهم يتوقون إلى مكان يدلون فيه بآرائهم، في المناقشة التي غالباً ما تقلل من شأن آرائهم أو تتجاهلها. هذا - برأيي - سبيل يستطيع الطلبة بفضله ربط التعليم العالي بالصالح العام.

لم يزوّد نقاش العمل بشأن الصالح العام الطلبة بالفضاء العام لطرح آرائهم في النقاش. ربما كنت وأقراني لا نملك ما نقوله في الموضوع (علماً بأني أشك كثيراً في ذلك، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان مناقشاتنا السابقة). وربما لم نعرف كيف نقحم آراءنا في الحديث، أو ربما كنا خائفين من ذلك، كما كنت أنا فعلاً. ادعى سكوت لندن (Scott London) في مقالته (المهمة المدنية للتعليم العالي: من العمل الخارجي إلى الانخراط) أن: «جمع الطلبة في بيئة بنيوية لاستكشاف متابعة قضايا اجتماعية وسياسية، لا يسفر فقط عن إدراك عالٍ للقضايا، بل عن فهم أغنى وأعقد لإسهامهم بصفتهم مواطنين. ويؤدي - في بعض الحالات - إلى انخراط أكبر في الشؤون الجامعية والمجتمعية» (ص4).

لا أستطيع إحصاء المرات الكثيرة أثناء تمتعي بمنحة الدراسات العليا في مكتب تعلم المساعدة في جامعة ميامي، التي انخرطت فيها ببحث السياسات وغيرها من الهموم المجتمعية والعالمية، مع مساعدين آخرين في مرحلة الدراسات العليا في المكتب نفسه. وبرغم أن ذلك لم يكن مُعداً بحد ذاته، إلا أنه مكننا من تطوير قيمنا ومعتقداتنا وآرائنا إلى تحليل كيفية إحداث تغيير بين الناس تحليلاً نقدياً.

وكما لاحظ لندن (2001): «لكي ينخرط الطلبة بنشاط في عملية (بحث الهموم السياسية والاجتماعية)، عليهم أن يشعروا بأن آراءهم ذات شأن، وأن

النتائج التي يتوصلون إليها ذات وزن». (ص7). تتفق ملاحظات لندن مع تصور هوكس (1994) للتعليم بوصفه ممارسة للحرية. كنت أعلم أن لآرائي في صفوفي في ميامي شأناً. وكنت أعلم أن أعضاء الهيئة التدريسية لم يطلبوا مني الإدلاء برأيي لمماحكتي، بل لأنهم يثمنونها بصدق. ونتيجة لذلك تعلمت أن أقوِّم نفسي. فضلاً عن أنني كنت أعلم أنهم كانوا يحترمون آرائي، ويتوقعون سماعها حتى في المناقشات الأقل إعداداً مع طلبة الدراسات العليا الآخرين. وبما أن رواية حكايتي قد تعززت في بيئات متعددة، علمت أن لصوتي شأناً، وأن ذلك هو النهج الأجدر لتمكيني من فهم دوري في التعليم العالي.

يلعب الطلبة دوراً خاصاً في الصالح العام، لأنهم - مثلي - يتمسكون غالباً بمفهوم التغيير المثالي، ومع ذلك لا يكون ساذجاً. لم تشتت قوى المجتمع المثبطة آمالنا وأحلامنا بعد. إن الطلبة يربطون التعليم العالي بالصالح العام، عندما يتحدون السلطة والقراءة في غرفة الصف. ويخدمون المجتمع، عندما يشاركون في فرص تعلم الخدمات خارج الصف، وينظمون احتجاجات وجهود مقاومة، ويتحدون تحويل التعليم إلى سلعة، وذلك عن طريق المطالبة بأن يستجيب المنهاج لحاجاتهم الثقافية، وأن يسهموا في برامج خارجية ليتعلموا المزيد عن آثار الليبرالية الجديدة عالمياً، وما إلى ذلك. فضلاً عن أن الطلبة ربما يعلنون إضراباً عن الطعام، أو يكتبون إلى محرّر الصحف الجامعية والمدرسية؛ يطالبون بمنافع الشريك المنزلي لأزواج من الجنس الواحد، أو ربما ينامون على المرج خارج مكتب الرئيس للاحتجاج على الأجور المنخفضة للعاملين، أو يستكشفون إمكانية القبول في الكلية أو الجامعة، أو يشاركون في برنامج تعليم ثنائي اللغة في الكلية المجتمعية في لوس أنجيلس، أو ينظمون حشداً لبحث استغلال المستخدمين من طلبة الماجستير. فقيام الطلبة بهذه الأعمال يُعدُّ رفضاً لقبول هدف الليبرالية الجديدة في التركيز على الفرد، وتجاهل الصالح العام.

على المربين أن يولوا اهتماماً خاصاً لجهود المقاومة هذه، وألا يصفوها بأنها تافهة، أو بأنها وسائل طلابية صعبة التحقيق. يجب ألا يُستخفّ بجهود المقاومة،

www.obeikandl.com

لأن الطلبة يحاولون فيها فرض نفوذهم على نظام الهيمنة الذي يرفضهم كبشر، بل يعدُّهم رهائن تباع وتشترى، وتحول إلى سلعة، وتُستغل. ويستطيع المربون تيسير منابر للطلبة كي يطرحوا أسئلة، ويشاركوا بعضهم بعضاً في الأفكار والخبرات، وذلك بصورة متعمدة ومدروسة [ماثيوس، بلا تاريخ، لندن، 2001، عمل مؤسسة كيترينغ (Kettering)، 2003].

خلاصة

في بداية هذا الفصل أشرت إلى الافتقار إلى أعضاء الهيئة التدريسية الملونين، الحاضرين في مناقشة العمل حول التعليم والصالح العام. أكد تايرني، وكامبل، وسانشيز (2004) في مقالتهم التخصصية حول تحسين التنوع في الدراسات في مرحلة الدراسات العليا: «أن المجتمع الأمريكي متنوع بصورة متزايدة. وطالما أن البلاد تزداد تنوعاً، فإن عدم المساواة تظل قائمة. فالأمريكيون اللاتينيون والأفارقة أفقر من أقرانهم البيض بصورة غير متناسبة – على سبيل المثال – وهم أقل احتمالاً في الإدلاء بأصواتهم، أو المشاركة بالشأن العام. فالتحدي الأساسي إذاً هو ضمان أن يكون لدى كل فرد احتمال المشاركة الكاملة في الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين». (ص،1).

لسوء الحظ، ليس كل واحد –وخصوصاً الملونون والمحرومون من الميزات الاقتصادية– لديه فرصة المشاركة الكاملة في الديمقراطية الأمريكية. وأحياناً عندما أتصور دراساتي الديمقراطية أثناء السنوات الخمس القادمة، ينتابني الذعر. وعندما أشرع في تأمل دوري كأكاديمي مستقبلي، أدرك خطورة دراساتي للدكتوراة والدور القوي والفعّال لعضو الهيئة التدريسية في التعليم العالي. وأرى التشاؤم المتنامي بين بعض أقراني الأمريكيين الأفارقة بسبب المربين الذين لم يلزموا أنفسهم بأن يكونوا مفكرين عامين مثل بيل هوكس، وكورنيل ويست

* لدى بحثي في حيثيات هذا الشاهد، وجدت صيغاً مختلفة له، منها افتتاحه بعبارة «أولاً جاؤوا من أجل الشيوعيين، فلم أتكلم، لأنني لم أكن شيوعياً».

www.obeikandl.com

(براون، كينغستون، ليفين، 2004، غيتس وويست، 1996، هوكس 1995). ولدى أخذي بالحسبان قلة أعضاء الهيئة التدريسية الملونين في الكليات والجامعات، أصاب بالذعر من دخولي تلك المملكة في المستقبل القريب، خشية الفشل الشخصي، بل والأهم من ذلك خشيتي من فشل فلسفتي في ربط تعليمي وخدمتي وبحثي وعلمي بالصالح العام، بطرق تعيد تحديث المجتمع بأسلوب أكثر مساواة، أو من خشيتي أن أفقد رؤيتي في ذلك الاتجاه.

فكرت، وأنا أكتب هذا الفصل، في مشاعري ومخاوفي التي منعتني من التكلم أثناء عرض العمل. مازلت -بوصفي أمريكياً أفريقي- أتصارع يومياً مع تقديري لذاتي، وثقتي بنفسي، برغم مكاني الحالي في الحياة. ربما يكون هذا الصراع الداخلي المستمر العامل المهم المعيق لنجاحي المستمر. وبرغم الصور السلبية المنتشرة للأمريكيين الأفارقة في وسائل الإعلام، وبرغم الهجمات اليومية على الجمال الأسود، والذكاء الأسود، وأهمية السود، وإنسانيتهم، يظل التحدي أمامي هو أن أقاوم تلك التصورات الخاطئة، وأعرض ذكائي. واعتقدت أني لا أملك منظوراً جديراً بأن أقدمه في نقاش حول الصالح العام. والآن أؤكد ذلك ببقائي صامتاً، إذ لم أعزّز الفرص للآخرين ليسمعوا رأيي، وفسحت المجال لمن هم في الأكاديمية الذين يُسمعون بانتظام - أي أعضاء الهيئة التدريسية - أن يسيطروا على النقاش.

ربما يكون ذلك مدخلاً مبدئياً إلى الخطاب العام بشأن الصالح العام، من الضروري أن أسهم -بوصفي طالباً- في هذا الحوار، ولا أسمح باستمرار صوتي مكبوتاً. وبالمثل، لا يستطيع أعضاء الهيئة التدريسية السماح بأن يظل كلام طلبتهم في غرفة الصف مكبوتاً، خشية فقدان السيطرة على الصف، أو إشاعة القلق والفوضى بسبب تسهيل نقاش ربما ينحرف أحياناً عن الموضوع المقرر أو نص الكتاب. من الطرق السامية لتحقيق ميثاق التعليم العالي مع المجتمع، أن يوفَّر فضاء للطلبة يطورون في أرحابه آراءهم بوصفها وسيلة -كذلك- للإسهام في الصالح العام. وعدم فعل ذلك يكون استغلالاً للطلبة، وتقييداً لمقدراتهم،

www.obeikandl.com

واضطهاداً لهم لعدم تمكينهم من تطوير مفهوم التطبيق العملي لفريري (Freire)، 1970؛ أي مفهوم التفكير الشخصي المقترن بالعمل.

بدأت أضطلع بهذه المهمة، بالتأكيد على ضرورة استخدام التعليم العالي، وبصورة أخص، غرفة الصف، بوصفها مكاناً لتمكين الطلبة من تطوير آرائهم. ولدى تعريفي للصالح العام بأنه منفعة مجتمعية يجب أن يستفيد منها الجميع بالتساوي، قلت إن عدم إعطاء الطلبة الحق في الكلام في الصف، يمنعهم من أن يكونوا مشاركين كاملين في الديمقراطية. وأخيراً لاحظت أن الطلبة يشملون أنفسهم في هذه العملية بفضل تطوير آرائهم، وتحديهم حركة الليبرالية الجديدة الحالية في التعليم العالي الذي يتجاهل مسؤوليته تجاه الصالح العام.

سأغلق هذا الفصل بقول يثير التفكير اقتبسته من باستور مارتن نيموللر* (Pastor Martin Niemoller): «جاؤوا أولاً باسم الاشتراكيين، فلم أتكلم، لأنني لم أكن اشتراكياً. ثم جاؤوا باسم الاتحادات النقابية، فلم أفصح عن رأيي، لأنني لم أكن نقابياً. ثم جاؤوا باسم اليهود، فلم أبد رأياً لأنني لم أكن يهودياً، ثم جاؤوا باسمي، فلم يبق من يتكلم باسمي».

فمن الذي يتكلم باسم الصالح العام للتعليم العالي، إن لم يتكلم أعضاؤه؟ ومن يتكلم باسم الطلبة –مثلي– إن لم نتكلم نحن بأنفسنا؟ ومن يوجد مكاناً للطلبة يتكلمون فيه، إذا لم ندعهم نحن في الأكاديمية ليتكلموا؟ وفي هذه الحقبة من الزمن تأتي الليبرالية الجديدة ومعتنقو معتقداتها باسم الملتزمين بالصالح العام للتعليم العالي. وما لم نصغ نحن معاً بصورة جماعية تعاونية آليات لمقاومة استغلال الليبرالية الجديدة الوضع الاقتصادي، ونزعاتها الفردية، ورغباتها الرأسمالية المدفوعة بالربح، ولعبتها الوضع على الرابحين والخاسرين، وما تطلقه من أسماء تجارية على التعليم العالي، وما لم نطور آراء وأصواتاً عالية ضد نفوذها، لن يبقى هناك من يرفع صوته ضدها. فلا بد من جمع مسؤولياتنا بوصفنا مواطنين ذوي امتيازات، مع رغبتنا لتجديد الثقة الجماهيرية في أن ما نقوم به في الأكاديمية مفيد للحاجات العامة للمواطنين كافة.

www.obeikandl.com

References

Brown, D., Kingston, R., & Levine, P. (2004). What is "public" about what academics do? *Higher Education Exchange,* 17–29.

Burgin, A. (2004, August 25). USC ranks high in diversity. *Daily Trojan,* pp. 1, 10.

Castells, M. (2004). *The power of identity* (2nd ed.). Malden, MA: Blackwell.

Freire, P. (1970). *Pedagogy of the oppressed.* New York: Continuum International.

Gates, H. L., Jr., & West, C. (1996). *The future of the race.* New York: Vintage Books.

Giroux, H. A. (2002). Neoliberalism, corporate culture, and the promise of higher education: The university as a democratic public sphere. *Harvard Educational Review, 72*(4), 425–462.

Hebdige, D. (1979). *Subculture: The meaning of style.* London: Routledge.

hooks, b. (1994). *Teaching to transgress: Education as the practice of freedom.* New York: Routledge.

hooks, b. (1995). *Killing rage: Ending racism.* New York: Henry Holt & Company.

Kezar, A. (2004). Obtaining integrity? Reviewing and examining the charter between higher education and society. *Review of Higher Education, 27*(4), 429–459.

London, S. (2001). *The civic mission of higher education: From outreach to engagement.* Dayton, OH: Kettering Foundation.

Marcuse, H. (1964). *One-dimensional man.* Boston: Beacon Press.

Mathews, D. (n.d.). *Creating more public space in higher education.* Washington, DC: Council on Public Policy Education.

Rhoads, R. A. (1994). *Coming out in college: The struggle for a queer identity.* Westport, CT: Bergin & Garvey.

Stromquist, N. P. (2002). *Education in a globalized world: The connectivity of economic power, technology, and knowledge.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Tierney, W. G., Campbell, C. D., & Sanchez, G. J. (Eds.). (2004). *The road ahead: Improving diversity in graduate education.* Los Angeles: Center for Higher Education Policy Analysis.

The work of the Kettering Foundation: An overview. (2003, February). *Kettering Foundation.*

www.obeikandl.com